الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.32/2
1 November 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بتمكين صغار منتجي ومجهزي
السلع الأساسية في البلدان النامية من بلوغ
الأسواق العالمية
جنيف، ١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تمكين صغار منتجي ومجهزي السلع الأساسية في البلدان النامية من بلوغ الأسواق العالمية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد*

ملخص تنفيذي

الهدف من هذه الورقة هو تعريف مشكلة الاستبعاد من الأسواق العالمية، وتقييم الخيارات والنماذج السياساتية المتعلقة بإدماج صغار المنتجين الزراعيين في سلاسل التوريد على نحو مستدام.

ولقد تغير الوضع الزراعي في البلدان الفقيرة تغيراً سريعاً في السنوات الأخيرة، مع الإصلاح الهيكلي للقطاعات الزراعية، ونمو سلاسل التوريد الدولية، الذي يُركّز السلطة في مجموعة صغيرة نسبياً من كبار المشترين، تتضمن سلاسل متاجر الخدمة الذاتية وغيرها من مؤسسات الأغذية الزراعية. ومع توقف سلاسل التوريد عن العمل، وهي التي كان صغار المنتجين معتادين عليها مسبقاً، أصبح الاندماج في سلاسل التوريد الجديدة هذه ضرورة حتمية.

وتُحدد الورقة خمسة عناصر لسلاسل التوريد، تُعد ضرورية للتغلب على جوانب ضعف السوق وجوانب الضعف المؤسساتية، وهي: البنية الأساسية واللوجستيات، ومعلومات تسويق السلع، والقدرة على تلبية متطلبات السوق، ودعم الخدمات المساعدة والتمويل. وتمضي الورقة في استعراض نماذج تنظيم سلاسل التوريد التي كانت ناجحة في إدماج صغار المنتجين في سلاسل التوريد الجديدة، وهي: برامج المزارعين المستقلين، والمتاجر الكبرى وسلاسل التوريد الموجهة من جانب المتعهدين، وسلاسل التوريد الميسرة بفعل المؤسسات المالية، وبورصات السلع الأساسية، والمنظمات التي لا تستهدف الربح.

* قُدّمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه نتيجة لتأخيرات في التجهيز.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - الفقر في الريف، وإنتاج السلع والتجارة	١ - ٣	٣
ثانياً - عناصر سلسلة الطلب للتغلب على جوانب ضعف السوق وجوانب الضعف المؤسساتية	٤ - ٢٦	٤
ألف- البنية الأساسية واللوجستيات/السوقيات	٤ - ٨	٤
باء - معلومات عن السلع الأساسية: سدّ فجوة المعرفة الريفية	٩ - ١٥	٥
جيم- تلبية متطلبات السوق	١٦-١٩	٧
دال - توفير وتنسيق خدمات الدعم	٢٠-٢٢	٩
هاء - تمويل صغار المزارعين	٢٣-٢٦	١٠
ثالثاً - استعراض نماذج سلسلة التوريد وقصص النجاح في إدماج صغار المنتجين..	٢٧-٦١	١١
ألف- برامج المزارعين المستقلين	٢٧-٣٢	١١
باء - سلاسل التوريد الموجهة بواسطة المتاجر الكبرى/المتعهدين	٣٣-٣٩	١٤
جيم- سلاسل التوريد وتيسيرها بواسطة التجارة ومؤسسات التمويل الإنمائي	٤٠-٤٥	١٦
دال - سلاسل التوريد التي تيسرها بورصات السلع الأساسية	٤٦-٥٢	١٨
هاء - سلاسل التوريد التي تيسرها المنظمات التي لا تستهدف الربح	٥٣-٦١	١٩
رابعاً - استنتاجات، والقضايا التي يتعين على الخبراء معالجتها	٦٢-٦٤	٢٢
ألف- قضايا عامة	٦٢	٢٢
باء - عناصر وعوائق إدماج في سلسلة التوريد	٦٣	٢٣
جيم- حلول وممكِّنات	٦٤	٢٤

أولاً – الفقر في الريف، وإنتاج السلع والتجارة

١- الإخفاق في معالجة الروابط بين إنتاج السلع والتجارة والفقر الشديد، وصف بأنه "إهمال جسيم"، في النهج الحالي لتخفيف حدة الفقر[(١)]. ووفقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، فإن ما نسبته ٧٥ في المائة من ١,٢ مليار نسمة يعيش كل منهم على أقل من دولار يومياً ويعملون في مناطق ريفية[(٢)]. وفوق ذلك، فنحو نصف جياع العالم هم من مجتمعات صغار المزارعين، و٢٠ في المائة من الناس هم ريفيون من غير ملاّك الأراضي، ونحو ١٠ في المائة آخرون يعيشون في مجتمعات تعتمد معيشتها على موارد متأتية من الرعي أو صيد الأسماك أو الحراجة. ويقوم صغار المنتجين بدور كبير في التنمية الريفية. وترى منظمة الأغذية والزراعة FAO أن:

"تحسين إنتاجية صغار المزارعين له آثار متتابعة ينشر مزاياه في جميع أرجاء المجتمعات الريفية الفقيرة. فعندما يكون لدى صغار المزارعين المزيد من النقود لإنفاقها، فإنهم يميلون إلى إنفاقها محلياً على السلع والخدمات كثيفة العمالة التي تأتي من القطاع الريفي غير الزراعي، بما يزيد من إيرادات السكان الريفيين بصفة عامة، بما فيهم العمال المعدمين الذين يشكلون الجزء الأكبر من السكان الفقراء والجياع في كثير من البلدان"[(٣)].

٢- وبالإضافة إلى ذلك، تغير الوضع الزراعي في البلدان الفقيرة تغيراً سريعاً في السنوات الأخيرة. فمع تحرير القطاعات الزراعية وانسحاب الحكومة من كثير من مهام التسويق الزراعي، توقفت عن العمل معظم سلاسل التوريد التي كان صغار المنتجين معتادين عليها. ونتيجة لذلك، انحسرت كثيراً إمكانية الوصول إلى الأسواق – مع إمكانية الوصول إلى الخدمات المساعدة التي كانت مجالس التسويق شبه الحكومية تُقدمها – ومن ثم، أصبح الإدماج في سلاسل التوريد الجديدة ضرورة حتمية.

٣- بيد أن هناك عوائق كبيرة تتم مواجهتها عند التصدي لهذا التحدي. فبالإضافة إلى القيود القائمة في جانب التوريد، وجوانب القصور في البنية الأساسية التي تعوق صغار المنتجين في البلدان النامية، فإن نمو سلاسل التوريد الدولية الذي يُركّز السلطة في مجموعة صغيرة نسبياً من كبار المشترين، جعل مستقبل صغار منتجي السلع الأساسية يبدو غير مؤكد على نحو متزايد. وفوق ذلك، فإن سلاسل المتاجر الكبرى الدولية تتوسع الآن بسرعة غير عادية في العالم النامي، بحصتها من مبيعات الأغذية بالتجزئة، في كل من أمريكا الجنوبية وشرق آسيا، و"تنتفخ" من أقل من ٢٠ في المائة إلى أكثر من ٥٠ في المائة في الفترة الواقعة بين ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٢[(٤)]. ونتيجة

---

(١) الأونكتاد (٢٠٠٤)، تقرير البلدان الأقل نمواً ٢٠٠٤: ربط التجارة الدولية بتخفيف حدة الفقر (نيويورك وجنيف)، ص ٢٣٤.

(٢) الصندوق الدولي للتنمية الزراعي، *تقرير الفقر في الريف ٢٠٠١: تحدي إنهاء الفقر في الريف* (روما: الإيفاد، ٢٠٠١)، متاحة على شبكة الإنترنت في آب/أغسطس، على www.ifad.org/poverty/index.htm، صفحة ١.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٤)، *حالة أسواق السلع الأساسية الزراعية ٢٠٠٤*، ص ٣٢.

(٤) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٤)، *حالة الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٤*، ص ٢٠.

لذلك، يواجه الموردون بمتطلبات تعاقدية أشد صرامة وبتكاليف متزايدة للانصياع لها. وفي هذا السياق المتغير، قد يواجه صغار المزارعين تهميشاً لعدة أسباب تتضمن ما يلي[٥]:

- من المحتمل أن ينشئ صغار المزارعين مراكز لبيع المحاصيل الغذائية منخفضة القيمة من أجل الاكتفاء الذاتي؛
- أن المهارات اللازمة لإدارة التكنولوجيات الجديدة والاستثمارات اللازمة بعيدة المنال بالنسبة لكثير من صغار المزارعين؛
- أن صغار المزارعين يدفعون مبالغ أكبر للمدخلات ويتلقون عائدات أقل للمخرجات، مقارنة بكبار المزارعين.

ثانياً – عناصر سلسلة الطلب للتغلب على جوانب ضعف السوق وجوانب الضعف المؤسساتية

ألف – البنية الأساسية واللوجستيات/السوقيات

٤- يُشكل انعدام البنية الأساسية الملائمة عقبة كبيرة لصغار المنتجين، نظراً لأنه يزيد من تكاليف النقل ويُنشئ مخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بمقدرة المنتجين على الوفاء بتعهداتهم بالتسليم. وتُعرف أربعة من عناصر البنية الأساسية بأنها بالغة الأهمية بالنسبة للإنتاج الصغير الحجم، والإدماج في سلاسل التوريد، وهذه العناصر هي: النقل، والتخزين، والاتصالات، والري.

٥- لتكاليف النقل الباهظة أثر كبير على القدرة التنافسية. فعلى سبيل المثال، ليس من غير العادي في أفريقيا أن تحوَّل نسبة تصل إلى ٤٠ في المائة من حصائل الصادرات الوطنية لتغطية خدمات النقل الدولي. وقد يستفحل الأمر بالنسبة لصغار المنتجين، لما يتكبدونه من تكاليف نقل إضافية ووقت إضافي، على المستوى المحلي، نتيجة لجوانب القصور في شبكة الطرق الفرعية الريفية.

٦- كما أن نقص مرافق التخزين الملائمة يمكن أن يُصبح مصدراً كبيراً من مصادر عدم الكفاية. ففي جمهورية تترانيا المتحدة، تشكل تكاليف النقل ما نسبته ٦٠ في المائة من إجمالي تكاليف تسويق، وتقدَّر الخسائر المتكبَّدة نتيجة لعدم كفاية مرافق التخزين بما نسبته ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من قيمة الإنتاج[٦]. كما أن غياب الاتصالات أدى إلى إحداث أسواق ريفية مجزأة، وتدفق سيئ للمعلومات، له أثر معاكس على أداء الأسواق الريفية.

---

(٥) As set out by Ashley, C. and S. Maxwell, "Rethinking Rural Development," in C. Ashley and S. Maxwell (eds.), *Rethinking Rural Development*, theme issue of *Development Policy Review*, Vol. 19 .No. 4 (London: Overseas Development Institute, 2001), p. 407

(٦) الأونكتاد (٢٠٠١)، "إمكانات وتقييدات السلع الأساسية الزراعية في جمهورية تترانيا المتحدة"، الأونكتاد/حلقة عمل بشأن الصندوق المشترك للسلع الأساسية، جنيف، ٢٢-٢٣ آذار/مارس.

٧- وبـــالأخذ في الاعتبار التذبذبات في الأنماط السنوية والموسمية لهطول الأمطار في كثير من البلدان النامية، فـــإن زيادة انتشار استخدام الري يمكن أن يكون ذا أثر إيجابي مهم على الإنتاجية الزراعية. ففي حين أن البرامج الكبيرة الحجم والكثيفة من حيث رأس المال والعمالة غالباً ما تمخضت عن نتائج مخيبة للآمال، فإن التركيز الأقوى على برامج الري الصغيرة الحجم، والتي من السهل إدارتها، يمكن أن يؤدي إلى زيادات أكبر في الإنتاجية ويُحقق المزيد من المنافع المباشرة لصغار المزارعين.

٨- وبالنظر إلى حجم الاستثمارات الرأسمالية، تُشكل البنية الأساسية هدفاً كبيراً للمساعدات المالية، وقد تم تحديده كذلك في سياق المناقشات المعنية بمبادرة المعونة مقابل التجارة.

باء - معلومات عن السلع الأساسية: سدّ فجوة المعرفة الريفية

٩- غالباً ما يُعاني صغار المزارعين في البلدان النامية من نقص المعلومات بشأن أحوال السوق في شتى المواقع أو شتى النقاط على امتداد سلسلة التسويق. وكثيراً ما لا يكون المزارعون على علم بفوارق الأسعار. كما أنهم، في العـــادة، ليست لديهم الإمكانية للوصول إلى المعلومات الدقيقة، وفي الوقت المناسب، بشأن الكمية المتجّر فيها ومتطلبات النوعية. وهذا العجز في المعلومات يمكن أن يؤدي إلى انعدام الجدوى اقتصادياً، وإلى حدوث نتائج غير عادلة اجتماعياً. فعلى سبيل المثال، نجد أن الأسعار التي يتلقاها المزارعون نظير بيع سلعهم تكون في بعض الحالات أقل كثيراً من الأسعار التي كان من الممكن الحصول عليها إذا ما قاموا بأنفسهم بنقل سلعهم إلى مسافة أبعد وإلى أسواق أكثر ربحية، حتى لو أخذوا في اعتبارهم تكاليف النقل.

١٠- وفي سياق تفاوض متسم بنقصان المعلومات وعدم اتساقها، فإن معرفة السوق تعني القوة في السوق، كما أن عدم الاتساق في تقييم معلومات السوق يُصبح عاملاً أساسياً يؤدي إلى الإجحاف في توزيع الإيرادات.

> "في اقتصـــاد سوقي يتسم بقصور المعلومات وعدم تناسقها، وعدم اكتمال الأسواق - بما يعني، كل اقتصـــاد ســـوق - فـــإن الســـبب في اليد الخفية لآدم سميث تكون غير مرئية يتمثل في كونها غير موجودة. فالاقتصـــاديات غير فاعلة بذاتها. وهذا الاعتراف، يقود بغير مناص، إلى استنتاج مفاده وجود دور مهم من المحتمل أن تقوم به الحكومة".
>
> Joseph E. Stiglitz, *Foreign Affairs*، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١١- وفي ظل هذه الخلفية، يمثل إنشاء خدمات معلومات السوق (MIS) خياراً سياساتياً مجدياً لزيادة شفافية المعلومات وعلاج عدم تناسقها في أسواق السلع الأساسية. وقد عُرِّف نظام خدمات معلومات السوق MIS بأنه "خدمـــة، عادة ما تؤدى بواسطة القطاع العام، تتضمن الجمع على أساس منتظم للمعلومات بشأن الأسعار، وفي بعـــض الحـــالات بشـــأن كميات المنتجات الزراعية المتجر فيها على نطاق واسع من مجمعات الأسواق الريفية، وأســـواق الجملة و القطاعي، حسب الاقتضاء، ونشر هذه المعلومات في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، من

خلال شتى وسائط الإعلام، على المزارعين، والتجار، ومسؤولي الحكومة، وواضعي السياسات، وغيرهم، بما فيهم نشرها على المستهلكين"[٧].

١٢- ويمكن أن يجري تشغيل خدمات معلومات السوق بواسطة القطاع العام، مع التركيز نموذجياً على معلومات السوق للمزارعين، بالرغم من أن معلومات السوق المنتجة بواسطة خدمات معلومات السوق قد تكون مفيدة للمستهلكين والتجار وواضعي السياسات. وفي ظروف أخرى، يمكن لخدمات معلومات السوق المنشأة والمدارة، على أساس خاص، سواء موجهة بواسطة منظمة تجارية أو بواسطة منتج تعاوني، أن تكون مفيدة في إمداد المستخدمين بقدر أكبر من الرقابة على، أو في، هيكلها ومضمونها.

مساهمة الأونكتاد في شفافية السوق والتحريات الاقتصادية

الأونكتاد مسؤول عن العمل الرائد الذي يربط تحليل السوق بالأدوات لجمع وتوزيع المعلومات الاستراتيجية ولتمكين المساهمين على امتداد سلاسل السلع الأساسية. وقد بزغ كوكالة رئيسية تُقدم المعلومات الخاصة بالسلع، وتحريات السوق وإدارة المعرفة. ويُلاحظ أن برنامج الأونكتاد، والذي تموله إلى حد كبير تبرعات حكومتي فرنسا وإيطاليا، ويقوم على الأسس الخمسة التالية:

توفر بوابة "***إنفوكوم*** ***(Infocomm)*** معلومات محدثة عن أهم السلع الأساسية. وتستهدف أساساً المجتمع الدولي (www.unctad.org/infocomm).

وأما ***إنفوشير*** ***(Infoshare)*** فهي أداة مرنة تسمح للشركاء المهتمين بجمع المعلومات (مثل الأسعار، والتكاليف الوسيطة كالمدخلات، والنقل المحلي، والتخزين والتفتيش، ومعايير الجودة الوطنية، وقائمة المصدرين، وأسعار الفائدة، وأمور كثيرة أخرى)، لإنشاء "تحريات للمعلومات" (إنشاء تحليل إحصائي، والتعرف على إخفاق السوق، ومراقبة اتجاهات السوق) وتوزيع المعلومات على الأطراف المعنية. وهذه الأداة موجهة أساساً صوب الناشطين الوطنيين أو الإقليميين.

المنشورات وقواعد البيانات الإحصائية وهى تُقدّم لمحة عامة عن تنمية تجارة السلع الأساسية وتنمية إنتاجها.

الدراسة الاستقصائية العالمية للسلع الأساسية وهو منشور متكرر يُقدم معلومات فريدة وعملية عن الأسواق والهياكل والإبداعات لأكثر من ٨٠ سلعة أساسية.

المنتجات الإلكترونية ومجموعات الأدوات الإبداعية وتوفر تحليلاً متعمقاً لقطاعات سلع أساسية محددة.

---

(٧) Shepherd, Schalke, *The Indonesian Horticultural Marketing Information Service*, SM Occasional Paper No. 8, FAO, Rome, 1995.

١٣- ومـــن التطورات الأخرى فرصة تقديم خدمات على الصعيد المحلي تقوم على أوجه التآزر والتكامل فيما بين المشاريع الخاصة والعامة، وفيما بين المساهمين على امتداد سلسلة التوريد. كما أن اقتسام المعلومات المشتركة عبر إطار مشترك يمكّن المنتجين من اكتساب الأفكار النيرة من المشاركين الآخرين في المراحل الأخيرة من سلسلة الـــتوريد. كما أن الأُطر المشتركة على الصعيد المحلي قد تصل منظمات المزارعين بالمستوردين مباشرة، أو حتى بشركات التجهيز وتجار التجزئة، وربما يؤدي التبادل المباشر فيما بينهم إلى المساعدة على تحديد التنوعات/جوانب الجودة المحلية مع احتمال خدمة نوافذ السوق المربحة. وعلى المدى الطويل، يمكن استخلاص نتائج غير مباشرة، مثل تعزيز المؤشرات الجغرافية لتحديد منشأ ونوعية المنتجات.

١٤- ومـــن الضروري كذلك إدراك الانعكاسات الاجتماعية والسياسية لخدمات معلومات السوق (MIS). فهـــناك المخاطرة التي مفادها أن خدمات معلومات السوق يمكن أن تُعرض للخطر الديناميات الجديدة للإدراج وللاستبعاد، وخاصة عندما يتعايش الزراع التجاريون مع مزارعي الكفاف الذين يبيعون فوائضهم أحياناً. وقد لا تصل الخدمات إلى هؤلاء الأخيرين، ويزداد تهميشهم.

١٥- ويلاحظ أن بناء قدرات خدمات معلومات السوق (MIS) غير كاف في حد ذاته لتحسين شفافية السوق وزيـــادة القوة التفاوضية للمزارعين. كما أن وظيفة التحريات الاقتصادية التي كانت تُمارسها في السابق مجالس التسويق أو الوكالات الحكومية، قد اختفت أيضاً مع انسحاب هذه الوكالات. ومن ثم، فإنه يجب أن تكون لدى المزارعين القدرة على تحليل المعلومات المقدمة من أجل اتخاذ قراراتهم التسويقية. ويمكن تلبية هذه الحاجة من خلال تعلـــيم المزارعين، أو بدلاً عن ذلك، من خلال الإمداد المباشر بالمعلومات المحللة في شكل جاهز للاستخدام. وفي هـــذا الصدد، يجب أن تُصبح التحريات الاقتصادية قدرة جديدة يتعين على المساهمين في السلع الأساسية بناءها، سواء أكانوا وكالات عامة، أو اتحادات مزارعين، أو منظمي مشاريع محليين.

جيم – تلبية متطلبات السوق

١٦- تطبيق المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، يشكل بُعداً مهماً في تنمية وتوسيع نطاق التجارة العالمية في القيمة العالية المضافة للمنتجات الغذائية القابلة للتلف، مثل محاصيل البساتين ومنتجات الأسماك. وهو مهم بصفة خاصة إذا كانت هذه التدابير من شأنها أن تمكّن من الإدارة الفعالة للمخاطر المرتبطة بانتشار الآفات والأمراض في النبات والحيوان، وكذلك في حالة الممرضات المكروبية أو تلوث الغذاء. وفي السنوات الأخيرة، تم التضييق أو التوســـيع مـــن نطاق هذه المعايير في مجالات جديدة، في بداية انتشار حالات الذعر الغذائي في البلدان المتقدمة وازدياد المعرفة العلمية والشواغل العامة بشأن البيئة. كما استجاب القطاع الخاص لشواغل المستهلكين والمتطلبات الرسمية، بأن وضع مجموعة من التدابير الخاصة بهم. وفي حين بُذلت بعض الجهود لتنسيق هذه التدابير على المستوى الصناعي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، فإن الاتجاه العام يميل صوب نشر التدابير، وازدياد تعقيد التجارة والبيئة التنظيمية.

مساهمة الأونكتاد في تمكين المنتجين من تلبية متطلبات دخول السوق

مشروع الأونكتاد للمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية مصمم لتمكين صغار المزارعين من إمداد الأسواق الدولية. وقد تضمن المشروع سلسلة من دراسات الحالة التي تُغطي سلاسل مختارة لتوريد السلع الأساسية في ثلاثة بلدان أفريقية مختارة من البلدان الأقل نمواً (الأونكتاد (٢٠٠٥) "تكاليف سلامة الأغذية الزراعية والامتثال لاتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية فيما يتعلق بالفواكه الاستوائية في جمهورية تترانيا المتحدة وموزامبيق وغينيا، UNCTAD/DITC/COM/2005/2). وأما سلاسل السلع الأساسية فهي تلك المتعلقة بالموز، والموالح، والجريب فروت، والأناناس، والبطاطس. وقد وقع الاختيار عليها لأن المنتجات المعنية شكلت تحديات فيما يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية بالنسبة للبلدان المختارة.

وقد وقع الاختيار على بلدان للتعرف على توجهات السوق المتنوعة، وعلى نطاق من الخبرات. وقد أعربت البلدان المختارة الثلاثة – غينيا وموزامبيق وتترانيا – عن اهتمام جدّي بأسواق الصادرات، ولكن إمكانية التصدير أُعيقت لأن معظم أساليب إنتاج صغار المزارعين في هذه البلدان لا تلتزم بالمتطلبات الدولية للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

ولهذا السبب، تم وضع إطار عمل جماعي وتنفيذه في غينيا وتحسين إمكانية وصول صغار المزارعين إلى أسواق الصادرات من خلال الحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة للفريق العامل الأوروبي.

وحتى الآن، نظّم المشروع مزارع نموذجية جاهزة للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة للفريق العامل الأوروبي، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٦؛ وقام بتشكيل تعاونية تصدير مجدية؛ وتدريب المنتجين والمفتشين على بروتوكولات الممارسات الزراعية الجيدة للفريق العامل الأوروبي؛ وتعزيز قدرة المختبرات؛ وتوفير أنشطة بناء القدرات في التوعية بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وغيرها من تدابير سلامة الأغذية الزراعية لدى تجار التجزئة، وتقييم مخاطر الآفات، والعمليات التقنية اللازمة بعد جني المحاصيل.

١٧- وفي الوقت ذاته، تتعرض أسواق الأغذية الزراعية في البلدان النامية لتغيرات كبيرة مدفوعة بالتنمية الاقتصادية، والزيادات في إيرادات الفرد، والتكنولوجيا المتغيرة، والتحضر. ويلاحظ أن ارتفاع الإيرادات وازدياد أعداد النساء في القوى العاملة يعني زيادة الطلب على السلع الأساسية ذات القيمة العالية، وعلى المنتجات المجهزة، والأغذية سابقة الإعداد. وقد أصبحت السلع الأساسية منتجات متمايزة نظراً لأن المستهلكين، وبشكل متزايد، مستعدون لأن يدفعوا ثمن خصائص المنتجات التي تتضمن الملائمة، والطعم، والتنوع، والجودة العالية. كما أن التحضر يزيد من نطاق وفورات الحجم في تسويق وتوزيع الأغذية، في حين أن التخفيضات في تكاليف النقل بسبب التحسينات في النقل والاتصالات يزيد من حجم السوق بالنسبة للموزعين وتجار التجزئة. والنتيجة هي زيادة ضخمة في حجم تسويق الأغذية الذي تضطلع به شبكات توزيع كبيرة مثل المتاجر الكبرى، إضافة إلى حدوث تغيرات تنظيمية ومؤسسية كبيرة على امتداد شبكة تسويق الأغذية[٨]. وهذه التغيرات تتضمن وضع

(٨) انظر Dolan (٢٠٠١)، "Horticulture Commodity Chains: The impact of the UK Market on the African fresh vegetable industry"/ *ورقة عمل* رقم ٩٦، معهد الدراسات الإنمائية.

مراتب ومعايير خاصة لنوعية وسلامة الأغذية[٩]. ومن المحتمل أن ينتشر التعاقد من الباطن بالنسبة لمنتجات ذات جودة محددة، كشكل من أشكال التكامل بين تجار التجزئة في سلاسل التغذية والمنتجين.

١٨- وفوق ذلك، فإن التغيرات الهيكلية في نظام الأغذية الزراعية رفعت من تكاليف الامتثال لتدابير حماية صحة الإنسان وصحة النبات وتدابير سلامة الأغذية الزراعية لدى تجار القطاعي، والتي يمكن أن تمنع صغار المزارعين من الدخول في الأسواق التنافسية. إذ يشكل تحدياً بالنسبة لهم استيفاء متطلبات دخول السوق والتعامل مع نُظم التوزيع المتصفة بعدد كبير من القواعد واللوائح التنظيمية بالنسبة لكل مشترٍ من المشترين.

١٩- ويلاحظ أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومات والجماعة الإنمائية الدولية يتمثل في ضمان أن يستطيع صغار المزارعين والريفيون الفقراء استيفاء المتطلبات المتزايدة للدخول في الأسواق الدولية. وهناك عدد من السُبل التي يمكن بها معالجة دخول صغار المزارعين في الأسواق. وتتضمن إنشاء اتحادات منتجين وروابط مع سلاسل الطلب العالمية لتيسير تصدير السلع التي ينتجها صغار المزارعين. وبالإضافة إلى المساعدة التقنية التي تستهدف صغار المزارعين، فإنه من المهم كذلك أن تؤخذ في الاعتبار اهتمامات وقدرات هؤلاء المزارعين في عملية وضع المعايير، لدى كل من الهيئات التي تضع المعايير بمقتضى اتفاقية التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والهيئات التي تتعامل مع معايير غير رسمية.

دال - توفير وتنسيق خدمات الدعم

٢٠- يحتاج صغار المنتجين إلى إمكانية الوصول إلى عدد من خدمات الدعم، مثل توفير البذور، والأسمدة والمدخلات الأخرى، وخدمات النُصح والإرشاد، والخدمات اللوجستية، ومراقبة الجودة. وفي الماضي، كانت الدولة أو المؤسسات شبه الحكومية، بما في ذلك مجالس التسويق، هي التي تقدم هذه الخدمات. وقد تم تفكيك هذه المؤسسات على أمل أن يقوم القطاع الخاص بسد الثغرة الناجمة، وبطريقة أكثر فعالية. بيد أنه، في معظم الحالات، أثبت القطاع الخاص عدم قدرته على فعل ذلك نتيجة لأسباب شتى، تتضمن أن الأسواق الوطنية غالباً ما تكون أصغر - أو منظمة تنظيماً أصغر - من أن يحقق لمقدمي خدمات القطاع الخاص الاستفادة من وفورات الحجم.

٢١- وقد يكون المشترون مسؤولين عن توريد خدمات الدعم، كما هو الحال غالباً في الزراعة التعاقدية، حيث يوفر المشتري البذور والمدخلات الأخرى. وتميل الزراعة التعاقدية إلى تعزيز الزيادات في الإنتاجية وتقليل تعرض المزارعين للمخاطر، وقد كانت ناجحة في كثير من البلدان، وخاصة بالنسبة للمحاصيل التصديرية كثيفة العمالة، مثل الخضراوات. بيد أنها ليست بالضرورة أفضل البدائل بالنسبة لجميع المحاصيل أو بالنسبة لجميع المزارعين. وثمة طريقة أخرى لتيسير التوزيع الفعال لخدمات الدعم وهي استغلال وفورات الحجم من خلال التخصص المحلي. فبموجب مخطط "قرية واحدة ومنتج واحد" الذي نشأ في اليابان، ويبدو أنه طبق تطبيقاً ناجحاً في ملاوي، تتخصص القرية في زراعة محصول واحد للبيع، بما يمكنها من تحقيق وفورات محتملة في شراء المدخلات والوصول إلى الخدمات مثل الخبرة في الري.

---

(٩) انظر Berdegué (2002), "The rapid rise of supermarkets in Latin America: Challenges and opportunities for development", *Development Policy Review* 20 (4):317-34.

٢٢- ومع ذلك، فإن الحكومات هي في كثير من الحالات أكثر مقدمي خدمات الدعم من حيث الفعالية، ويرجع هذا لأسباب ليس أقلها أنها في وضع يمكنها من إنشاء شبكات وطنية لتقديم الخدمات. كما أن تخصيص الموارد اللازمة - والذي قد يتأتى من جهد أكثر تنسيقاً لتوفير التمويل اللازم للتنمية الريفية - وإنشاء شبكات لتقديم خدمات الإرشاد والمدخلات اللازمة، يُعتبر من ثم مسألة ذات أولوية عالية. كما أن هذه الشبكات يمكن أن تعمل كآليات انتقال للتكنولوجيات المحسنة.

هاء - تمويل صغار المزارعين

٢٣- إمكانية الوصول إلى التمويل تُشكل شاغلاً كبيراً من شواغل المزارعين - وخاصة صغارهم - في البلدان النامية. فبدون التمويل، يواجه المنتجون صعوبات في تلبية طلب السوق، والإبقاء على قدرتهم التنافسية، وزيادة حصتهم في القيمة النهائية لمنتجاتهم. بيد أن الممولين وجدوا، على نحو نموذجي، أن تمويل المناطق الريفية باستخدام النُهج الموحدة للإقراض تأسيساً على مخاطر ائتمان المقترض، أمراً مكلفاً وينطوي على مخاطر.

٢٤- ويلاحظ أن تمويل سلسلة التوريد[١٠] يمثل آلية لتقديم التمويل للمزارعين بما يؤدي إلى تقليل المخاطر وزيادة الربحية بالنسبة للممول. ومع نشوء اتجاه في عدة بلدان نامية، للمزارعين والمجهزين والتجار المندمجين في سلاسل التوريد العالمية، يستطيع المقرضون أن يقدموا لأعضاء سلسلة التوريد (المزارعون والمجهزون ومقدمو الخدمات) بما فيهم موفري البنية الأساسية، ائتمانات على أساس وضعهم في سلسلة التوريد. ويُلاحظ أن العلاقات بين الأطراف في سلسلة السلع الأساسية من شأنها أن تُيسر التدفقات المالية إما بطريق مباشر (من أحد أطراف سلسلة التوريد إلى طرف آخر، أو بطريق غير مباشر (بجعل العميل المحتمل أكثر جاذبية للممولين)[١١].

٢٥- ويسمح تمويل سلسلة التوريد للممولين بتجميع الطلب على الائتمانات وتأمين التعاملات، وضمان الاسترداد من خلال المتعهدين المندمجين في السلسلة، وليس من خلال عدد كبير من صغار المزارعين. وهؤلاء المتعهدون، قد يتضمنون المجهزين، أو التجار أو المستخدمين النهائيين، و/أو قد يوجدون في إطار توريد المدخلات والمعدات الزراعية. ويُلاحظ أن الحوافز التي تدفع المزارعين لإعادة السداد للممولين من خلال اتفاقات توريداتهم، تتسم بالقوة، وأن المخاطر التي يتحملها الممول تنحصر أساساً في مخاطر المحصول، أي مخاطر تتمثل في أن المزارع قد لا ينتج ما يكفي أو قد لا ينتج بما يتفق والجودة المطلوبة، وهي مخاطر يمكن تخفيفها بأن تستخدم البنوك أدوات جديدة للتخفيف من المخاطر.

٢٦- وهناك عدد من نماذج التمويل المتاحة وهي:

- الإقراض الجاري/ائتمان التاجر: بأن يقدم كبار التجار أو المجهزين سُلفاً إلى المزارعين أو إلى صغار التجار الذين يقدمون بدورهم سُلفاً إلى المزارعين الذين من المفترض أن يبيعوا المحصول لهم.

---

(١٠) مخططات الائتمان الصغير قد تُدمج ضمن تمويل سلسلة التوريد. بيد أن هذه المخططات عادة ما تكون محدودة جداً في الحجم ومدة القرض بما لا يمكنها من تلبية احتياجات التمويل الزراعي.

(١١) انظر Rural and Agricultural Finance Initiative (RAFI) Notes, *Value Chain Finance*، العدد ٢.

- تأجير المعدات الزراعية.

- الزراعة التعاقدية والنُظم المترابطة المشابهة تتيح للمزارعين حزمة كاملة من المشورة والمدخلات وخدمات التسويق والمعدات الزراعية والتحكم في الجودة والمعلومات. ويمكن أن يأتي الائتمان من مورِّد المدخلات أو المتعهد أو من بنك مرتبط بنظام الزراعة التعاقدية مع تحمل البنك خطر الإعسار. وإذا أتت الأموال من مورِّد المدخلات أو المتعهد فإنهما عادة ما يُعيدان التمويل من خلال خطوط ائتمانهما المصرفية.

- تمويل إيصالات المستودعات عندما توقِع البنوك رهناً على السلع أثناء تحركها في سلسلة الإمدادات، وليس فقط عند نقطة واحدة، أو أثناء تحرك السلع من مرحلة إلى المرحلة التالية لها. وعلى سبيل المثال، يمكن للبنك أن يبدأ تمويل السلع عند دخولها مخزناً داخل بلد ما، ويستمر في التمويل أثناء نقل السلع وتجهيزها، ثم أثناء دخولها في مخزن تصدير، أو أثناء تصديرها ونقلها إلى سفينة أو نقلها إلى البلد المستورِد ثم تخزينها مرة أخرى. وإذ يفعل البنك ذلك، فإنه يعمل عادة من خلال مديري ضمانات متخصصين، أي وكلاء يتحملون مسألة التحكم في مخزونات السلع الأساسية وتدفقاتها[١٢].

ثالثاً – استعراض نماذج سلسلة التوريد وقصص النجاح في إدماج صغار المنتجين

ألف – برامج المزارعين المستقلين

٢٧- وفقاً للأونكتاد ٢٠٠٢[١٣]، فإن برنامج المزارعين المستقلين هو واحد من عدة نماذج لمنظمة قادرة على العطاء في مجال الزراعة، تندرج ضمن مجموعة واسعة النطاق من "الزراعة التعاقدية". وتعريف الورقة لبرنامج المزارعين المستقلين أنه يجمع بين أربعة عناصر هي: أنه مرفق مركزي مُحاط بالمزارعين الذين ينتجون في أرضهم بمقتضى العقد؛ ويقوم بتقديم المدخلات والمساعدة التقنية للمزارعين؛ ويقدم الضمانات بشراء محاصيل المزارعين رهناً باستيفائها المستويات المحددة سلفاً؛ ويتلقى المزارعون عادة نسبة مئوية سبق الاتفاق عليها من سعر البيع النهائي لمنتجاتهم، بما يتركهم معرضين كلياً لمخاطر السعر. ويشيع تنظيم برامج المزارعين المستقلين حول مصنع المُجهِّز، بالرغم من أنه قد يتم إنشاؤها بواسطة متعهدي آخرين (ويتضمنون التجّار، أو المصدرين، أو المستخدمين النهائيين) وكذلك موردي المدخلات، أو الحكومات، أو الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

---

(١٢) انظر تقرير اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الابتكارية، جنيف، ١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي أعدته أمانة الأونكتاد.

(١٣) *Farmers and farmers' associations in developing countries and their use of modern financial instruments*, UNCTAD/DITC/COM/35, 2002، الفقرتان ١٠-١١.

"الـــزيادات في الإنـــتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية ... [و] ... التآزر الذي ينشأ بين مزارعي قصب الســـكر المســـتقلين (المزارعين الأفراد) واتحاد المزارعين المستقلين ومصنع التجهيز (مشتري إنتاج المزارعين) هى عوامل نجاح جهود التنمية، ومن ثمّ احتمالات التخفيف من حدة الفقر".

Øygard, Borchgrevink, Lazaro and Tem (2002).

٢٨- وثمـــة بُعـــد آخـــر هو أنه غالباً ما تُقام بالتوازي مع برنامج المزارعين المستقلين تعاونيات أو اتحادات لـــلمزارعين المســـتقلين، أحـــياناً بتحفيز من المُجهِّز، وأحياناً بواسطة وكالة تنمية ريفية، أو منظمة غير حكومـــية، وفي بعـــض الأحيان بناءً على مبادرة من جماعة المزارعين المستقلين نفسها. وثمة مثال هو اتحاد متيبوا لـــلمزارعين المستقلين (MOA)[١٤] فيما يتعلق بإنتاج قصب السكر على نطاق صغير في تنزانيا. وتتمثل أهداف MOA في "دعـــم إنـــتاج وأنشـــطة قصب السكر وتحقيق العدالة في نُظم تحديد الأسعار، والاتفاقات التعاقدية، والســـداد، والتنمـــية المســـتدامة لإنـــتاج قصب السكر، والائتمانات، والإمداد بالمدخلات، وخدمات الإرشاد والتدريـــب". ومنذ فترة قريبة جداً، بدأت في تيسير الحصول على المِنح والقروض من المنظمات المانحة. وقامت MOA بإنشاء اتحاد متيبوا لخدمات النقل للمزارعين المستقلين[١٥] وجمعية تعاونية للمدخرات والائتمانات، تُعرف باســـم MOA SACCOS. وبالإضـــافة إلى ذلك، فقد قامت بدور بارز ومؤثر بلغ ذروته بإصدار قانون صناعة السكر في عام ٢٠٠١. ومن بين أمور أخرى، يسعى ذلك القانون إلى "تعزيز تنمية صغار مزارعي قصب السكر"؛ و"إنشاء وتعزيز بيئة تنافسية مواتية لعدالة التعامل فيما بين المساهمين في صناعة السكر"؛ وإلى "مراقبة تنفيذ العقود والاتفاقـــيات التســـويقية بين زُراع قصب السكر المستقلين ومصنِّعي السكر أو الهيئات الأخرى المتصلة بقطاع السكر، والتسوية بين الأطراف، عند نشوء المنازعات"[١٦]. وهذه التحركات يمكن أن تُفهم باعتبارها حلولاً لجأ إليها اتحاد المزارعين المستقلين للتغلب على العقبات، وبغية الإدماج الفعال لصغار المنتجين في سلاسل التوريد - بما فيها النقل والجوانب اللوجستية، وفي الإطار القانوني والتنظيمي.

٢٩- وتوجـــد تنوعات مهمة في هياكل وأهداف شتى برامج المزارعين المستقلين، في مختلف المواقع. وثمة تقرير بشأن برامج المزارعين المستقلين في الحراجة يضم اثنا عشر بلداً في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهـــادئ[١٧] يحـــدد التنوع المشترك بين برامج المزارعين المستقلين، في أربعة أبعاد هي: طول مدة الشراكات بين

---

(١٤) انظر Ragnar Øygard, Axel Borchgrevink, Evelyne Lazaro and Anna Temo (2002), "Poverty-reducing Effects of Agricultural Development in Tanzania", *Noragric Report No. 10*, December.

(١٥) على النحو المُبلغ عنه في التقرير السنوي للولايات المتحدة - مؤسسة التنمية الأفريقية ٢٠٠٤ (المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٥).

(١٦) Part II, Clause 4, Sections (c), (d), and (m), Sugar Industry Act of 2001, Tanzania, available at: http://www.agriculture.go.tz/Regulations/The%20Sugar%20Industry%20Act,%202001.pdf.

(١٧) مـــنظمة الأغذية والزراعة (FAO) (٢٠٠١)، "Forestry Outgrower Schemes: A Global View", report based on the work of D. Race and H. Desmond, Forest Plantation Thematic Papers, FAO *Forestry Department Working Paper FP/11*, March.

المزارع والمُجهِّز؛ وحصة وطبيعة المخاطر والمنافع المتعلقة بالزارع؛ والمدى الذي يتصرف فيه الزُراع بصفة فردية أو بصفة جماعية؛ وإلى أي مدى تُقدم المدخلات أو المساعدات التقنية من المُجهِّز إلى المزارع. ووفقاً لذلك، فإن هناك تنوعاً كبيراً في الأسلوب الذي يمكن بواسطته لبرنامج من برامج المزارعين المستقلين أن ييسِّر اندماج صغار المنتجين في سلاسل التوريد الإقليمية أو الوطنية أو العالمية.

٣٠- ويُلاحظ أن الآثار الواقعة على صغار المنتجين بفعل برامج المزارعين المستقلين، والزراعة التعاقدية بشكل أكثر عمومية، احتلت مكاناً بارزاً في المناقشة التي دارت بشأن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه التنمية الزراعية في العالم النامي. وتركز الاهتمام على الرابطة بين صغار المنتجين المشاركين في برنامج المزارعين المستقلين، والمشترين المضمونين. كما اتضح وجود احتمال لتحقيق المزيد من المنافع، بما في ذلك توريد المدخلات، والمعدات، والمعرفة، والتمويل، والمعلومات و/أو الخدمات الأخرى للنهوض بأداء صغار المنتجين وزيادة إنتاجيتهم.

٣١- ومع ذلك، فثمة مخاطر مصاحبة لبرامج المزارعين المستقلين تنشأ من طبيعة العلاقة التجارية القائمة بين المُجهِّز والمزارعين المستقلين، من حيث أن الأخيرين يعتمدون على الأول بوصفه المشتري المحتكر لمنتجاتهم. فأولاً، يواجه المزارعون المستقلون مخاطر السوق التي تنشأ عن تخفيض في الطلب من المشتري. وثانياً، هناك مخاطر تتمثل في أن المُجهِّز قد يسيء استخدام مركزه في السوق بما يضر بالمزارعين المستقلين. فعلى سبيل المثال، تمخضت دراسة حالة أجراها اتحاد متيبوا للمزارعين المستقلين (MOA) عن أن المزارعين المستقلين يتعرضون أحياناً للتأخير في سداد مدفوعاتهم ولرفض هيئات السكر لما يقدمونه من خدمات تتعلق بالحصاد. وثالثاً، وكما أشار كي ورونستن (١٩٩٩)[١٨]، فإنه باستثمار موارد ثابتة وأنماط حصاد جديدة لتلبية متطلبات المشتري، يصبح الخروج من البرنامج أكثر تقييداً، بما يقلل من القدرة التفاوضية للمنتج. وفوق ذلك، يجب إيلاء الاهتمام لأثر برامج المزارعين المستقلين على المنتجين الصغار غير المدرجين في البرنامج، ويجب التساؤل: هل يوجد إخلال بالأسواق المحلية؟، وهل تتأثر إمكانية الوصول إلى المدخلات والتمويل والجوانب اللوجستية وخدمات الإرشاد؟

٣٢- وهناك عدة إجراءات تخفيف يمكن اتخاذها للتغلب على هذه المخاطر. وربما يكون إنشاء مؤسسة تمثل المزارعين المستقلين هو الخطوة الكبرى الأهم، ولا سيما إذا لم تكن مقتصرة على تمثيل مصالح المزارعين المستقلين في المفاوضات مع المُجهِّز، وإنما تشمل أيضاً توفر خدمات تمكين مهمة أخرى مثل الوفورات والتيسيرات الائتمانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتحاد المزارعين المستقلين الذي يتصرف بصفة جماعية نيابة عن صغار المنتجين يمكن أن يقلل من التكاليف المرتفعة للنقل التي قد تصرف المُجهِّزين أو المتعهدين الآخرين عن المشاركة في هذه البرامج. وثمة خطوة أخرى هي تعزيز التنويع فيما بين المزارعين المستقلين وأسرهم، وخاصة تنمية مصادر الدخل من غير الزراعة بغية تقليل الاعتماد على مشترٍ وحيد. وتستطيع الحكومات أن تضمن إنشاء إطار قانوني يحافظ على حقوق والتزامات جميع الأطراف في اتفاقيات المزارعين المستقلين، ودعمها بقوة تنظيمية لضمان الامتثال لها.

---

(١٨) Nigel Key and David Runsten (1999), "Contract Farming, Smallholders and Rural Development in Latin America: The Organization of Agroprocessing Firms and the Scale of Outgrower Production", *World Development*, Vol. 27, No. 2, pp. 381-401 (1999).

باء – سلاسل التوريد الموجهة بواسطة المتاجر الكبرى/المتعهدين

٣٣- تضطلع المتاجر الكبرى الآن بدور محوري في القطاع الزراعي. بيد أن المنتجات لا تتدفق فقط من صغار المنتجين في المناطق النامية إلى المتاجر الكبرى الواقعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإنما تتدفق كذلك إلى المتاجر الكبرى الواقعة في المناطق النامية، بما في ذلك سلاسل المتاجر الكبرى `المحلية` والجهات التابعة المحلية لتجار التجزئة متعددي الجنسية. فعلى سبيل المثال، أشار بحث أجراه ريردون وبيرديجو، في دراسة (٢٠٠٢)[١٩] أن: "المتاجر الكبرى في أمريكا اللاتينية تشتري من الفواكه والخضراوات من المنتجين المحليين ما مقداره ضعفان ونصف من جميع صادرات منتجات أمريكا اللاتينية إلى باقي العالم".

٣٤- ومع نمو المتاجر الكبرى، لاحظ ريردون ٢٠٠٤[٢٠] كيف يميل التوسع التشغيلي إلى تشجيع حدوث ستة تحولات هيكلية في *أسلوب عمل* دوائر مشتريات المتاجر الكبرى: حيث تحل نُظم مشتريات مركزية محل نظام مشتريات كل متجر على حدة؛ والإتيان بمصادر عبر الحدود لتحل محل التركيز على ما هو محلي أو وطني؛ واستخدام تجار جملة قادرين على ضمان جودة المنتج وسلامته واتساقه، للحلول محل المشاركة في أسواق جملة تقليدية؛ واستخدام شركات لوجستية عالمية لإدارة العمليات متعددة الجنسيات؛ ووضع برامج للموردين المفضلين للحلول محل أنشطة السوق الفورية؛ واعتماد معايير الجودة الخاصة. وأحدثت هذه التغيرات، في مجموعها، أثراً كبيراً على سلاسل توريد المنتجات الزراعية – وعلى أنماط الحصاد، وعلى تكنولوجيات الإنتاج، والمنهجيات المستخدَمة، وعلى متطلبات الاستثمار والتمويل بالنسبة للمنتجين، وعلى طبيعة العلاقة بين المنتج والمتعهد.

٣٥- وقد قيل إن مشاركة المتاجر الكبرى في سلاسل توريد المنتجات الزراعية أضرت بصغار المنتجين. وتزعم عدة دراسات أن تدخل المتاجر الكبرى أدى إلى حدوث تحول صوب كبار المنتجين، ولا سيما وأن الأنشطة التجارية الزراعية كانت وما زالت مدفوعة بمفهوم مفاده أنها تتمتع بمقدرة الوفاء بشكل أفضل بمتطلبات المتاجر الكبرى من حيث الكمية والجودة[٢١]. وعندما تتصل المتاجر الكبرى اتصالاً مباشراً مع صغار المنتجين في البلدان النامية، يتردد نفس النوع من النقد فيما يتعلق ببرامج المزارعين المستقلين والزراعة التعاقدية – ويتصل تحديداً

---

(١٩) Thomas Reardon and Julio Berdegué (2002), "The rapid rise of supermarkets in Latin America: Challenges and opportunities for development", *Development Policy Review*, Vol. 20, No. 4.

(٢٠) Thomas Reardon (2004), " The rapid rise of supermarkets in developing regions: implications for agricultural development", paper presented at the international conference 'Supermarkets and Agricultural Development in China: Opportunities and Challenges', Shanghai, May, available at: **http://cati.csufresno.edu/Cab/rese/ShanghaiConf/Tom%20Reardon/Tom%20Reardon-paper.doc**.

(٢١) انظر على سبيل المثال، John Humphrey, Neil McCulloch and Masako Ota (2004), "The impact of European market changes on employment in the Kenyan horticulture sector", *Journal of International Development*, Vol. 16 No. 1, and Peter Gibbon (2003), "Value-chain governance, public regulation and entry barriers in the global fresh fruit and vegetable chain into the EU", *Development Policy Review*, Vol. 21.

بالاعـــتماد المفرط، وإساءة استخدام المركز، وصعوبة الخروج. وهناك مجموعة ثالثة من النقد تتعلق بنشر وفرض معايير على صغار المنتجين.

٣٦- ومن جهة أخرى، كشفت دراسات أخرى عن أساليب تنتهجها المتاجر الكبرى هي هيكلة دوائر الشراء بها لتمكين صغار المنتجين من المشاركة المفيدة في سلاسل التوريد الموجهة بواسطة المتاجر الكبرى. وهناك مثالان يرد بحثهما بإيجاز.

٣٧- ويركز المثال الأول على الهيكل الذي يتصل بواسطته صغار المنتجين في مدغشقر بسلاسل المتاجر الكبرى الأوروبية عن طريق المصدِّر. وأجرى مينتن وآخرون (٢٠٠٥)[٢٢] دراسة شملت ١٠ ٠٠٠ من صغار المزارعين في مـــرتفعات مدغشقر الذين ينتجون الخضراوات - الفاصوليا الفرنسية أساساً - لحساب سبعة من سلاسل المتاجر الكبرى في فرنسا، وبلجيكا، وهولندا. حيث يوافق كل مزارع على عقد موحد صغير يُبرم مع مصدِّر من مدغشقر ويـــبين بالتفصيل متطلبات المدخلات والجودة والتوقيت، ويحدد السعر. وتُقدم المساعدة بواسطة موظفي إرشاد يتبعون شبكة كبيرة من المصدرين، وتتضمن المساعدة إرشاداً بشأن إدارة الإنتاج وتوفير المدخلات السابق تمويلها (الـــبذور والأسمـــدة ومبيدات الآفات) والتي يجب سدادها عيناً فيما بعد. ويلزم مواصلة الرصد لضمان استيفاء المصدِّر لمتطلبات الجودة الخاصة بالمتاجر الكبرى، وكذا المراقبة المستمرة للمراجعين الخاصين الذين تعينهم المتاجر الكـــبرى للاستيثاق من استيفاء المعايير. وقد خلص المسح التجريبي للكُتاب بشأن الآثار على رفاه المزارع إلى أن "صـــغار المزارعين الذين يشاركون في هذه العقود يتمتعون بمزيد من الرفاه وقدر أكبر من الاستقرار في الدخل، وقِصر فترات التعطل. كما وجدنا آثاراً كبيرة على اعتماد التكنولوجيا المحسنة، والإدارة الأفضل للموارد والفوائد غير المباشرة فيما يتعلق بإنتاجية محصول الأرز الأساسي".

يُلاحظ أن *مشروع Caras do Brazil* "(يُدمج) صغار المنتجين بأسلوب حديث، لتوريد منتجات متمايزة جداً وعالية الجودة ... (ليحتل) موقع الصدارة في قطاع المتاجر الكبرى باستخدام دوره التنسيقي لتدريب المنتجين وإنشاء نوع من الهجين، لـ `صنفه الخاص` و`بتسمية منشأ محمية`[٢٣].

---

(٢٢) Bart Minten, Lalaina Randrianarison and Johan Swinnen (2005), "Supermarkets, international trade and farmers in developing countries: Evidence from Madagascar", *SAGA Working Paper* (Strategies and Analysis for Growth and Access, a project of Cornell and Clark Atlanta Universities, funded by USAID), September.

(٢٣) As discussed in Walter Belik (2004), "Designing rural and agricultural development programs in the new era of Supermarkets: a Brazilian and Latin American perspective", paper presented at the international conference on "Supermarkets and Agricultural Development in China: Opportunities and Challenges", Shanghai, May 2004, available at: **http://cati.csufresno.edu/Cab/rese/ShanghaiConf/Walter%20BELIK/Walter%20Belik-paper.doc**; also see www.carsdobrasil.com.br.

٣٨- وأما المثل الآخر فهو *Caras do Brazil* (`وجوه البرازيل`)، وهو برنامج تديره مجموعة Pão de Açúcar، وهي ثاني أكبر سلسلة متاجر كبرى في البلاد[٢٤]. وهذا البرنامج مُصمم لكي يُشرك في سلسلة توريد المتاجر الكبرى صغار المنتجين الذين تدعم أنشطتهم الاستدامة البيئية والتنوع الثقافي، والاندماج الاجتماعي، وخاصة فيما بين المجتمعات المحلية المهمشة. ولا تتضمن المنتجات المواد الغذائية فحسب، وإنما تتضمن أيضاً منتجات التجميل والمنتجات اليدوية. وثمة عملية من مرحلتين للإدماج تضمن الاقتصار على إدماج المنتجين الذين تتوافر فيهم أهداف البرنامج ويلتزمون بمجموعة الممارسات الأخلاقية المحددة، وضمان مساعدة المنتجين على استيفاء المعايير الملائمة فيما يتعلق بجودة المنتَج والسعر والتعبئة. وليست هناك متطلبات كمية محددة مفروضة، الأمر الذي يمكِّن من إدراج صغار المنتجين في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صغار المنتجين في برنامج *Caras do Brazil* تُدفع لهم مستحقاتهم خلال عشرة أيام، بالمقارنة بمتوسط مقداره ٣٠ يوماً بالنسبة للموردين الآخرين، الأمر الذي يعكس تفهم الظروف الخاصة للمشاركين.

٣٩- وفي الختام، فإن تزايد هيمنة المتاجر الكبرى على امتداد سلاسل توريد المنتجات الزراعية أمر مُسلَّم به الآن عالمياً تقريباً، في كل من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك في جميع أنحاء العالم النامي. وبأخذ هذا الوضع في الاعتبار، فإن السؤال ليس ما إذا كان من الواجب مشاركة صغار المنتجين في سلاسل توريد المتاجر الكبرى، وإنما هو كيف يمكنهم أن يفعلوا ذلك بأسلوب من شأنه تحسين معيشتهم. والذي تشترك فيه الأمثلة التفصيلية المقدمة أعلاه هو تحقيق المنافع المشتركة لكلا الطرفين: بمعنى أنه في حين تتسلم المتاجر الكبرى المنتجات الصحيحة في الوقت الصحيح وبالسعر الصحيح وبالجودة الصحيحة، يكون لدى صغار المنتجين، ليس فقط، المشتري الجاهز لإنتاجهم، بل وتُقدم لهم المساعدة بنشاط بغية تحسين حجم الإنتاج وتقنياته و/أو مستوياته. ومن الواضح، ضرورة وجود ضمانات لحماية المنتجين الضعفاء في مواجهة علاقات قوى غير متكافئة، كما يجب أن تؤخذ أيضاً في الاعتبار فرص التنمية الزراعية.

جيم - سلاسل التوريد وتيسيرها بواسطة التجارة ومؤسسات التمويل الإنمائي

٤٠- قد يتصرف الممولون كمحفزين لإدماج الأطراف في سلسلة القيمة، لأنهم يفهمون أن هذا يساعد المزارعين على تحقيق مزيد من النقود، بينما يخفف من مخاطرهم المتعلقة بالإقراض إلى هذا القطاع. ويشكل نهج سلسلة التوريد أحد أسلم الوسائل للبنوك لتقديم التمويل. فالائتمانات ترتكز على أداء المقتَرِض في السلسلة، وليس على أساس ملامح مخاطره. كما أن مخططات ائتمان سلسلة عرض السلع الأساسية تعزز المشاركة في المخاطر والمسؤولية المشتركة، ومن ثمّ تقلل من مخاطر الإقراض.

٤١- وتقوم البنوك بتنويع مخططاتها التمويلية بحيث تتجاوز أنشطة إقراضها المحضة، وذلك من خلال المشاركة مع أعضاء في سلسلة توريد السلع الأساسية. فتتعرف على العلاقات القائمة على امتداد سلسلة التوريد، وتخفف العوائق، وتستغل فرص تمويل سلسلة التوريد، وتستطلع الكيفية التي يمكن بها أن تشارك في هذه العلاقات.

---

(٢٤) Belik، المرجع السابق.

٤٢- ولدى إنشاء سلاسل التوريد، تتعرف البنوك أولاً على المشتري وعلى المزارعين الذين يمكنهم توريد المحصول، وتتعرف كذلك على شركات البذور التي يمكن أن تمد المزارعين بالإمدادات ثم تشتري منهم المحاصيل. بل إن البنوك يمكنها أن تبرم اتفاقيات إمداد بالمصادر واتفاقيات خدمة مع هذه الشركات لتقديم القروض. وتتمتع الشركات التي تنتج مدخلات المزارع بميزة معرفة المزارعين. ومن ثمّ، فإنها تكون على علم بخصائص المقترضين، ويمكنها أن تتصرف كوكيل بيع مباشر لحساب البنوك. ويُلاحظ أن شركات المدخلات الزراعية تمد المزارع بالنصيحة التقنية بشأن أنسب أنماط الحصاد والخدمات، مثل اختبار التربة، وإعداد الأرض، وتوفير المدخلات اللازمة للإنتاج. وفي هذا السياق، تكون مخاطر الممولين أقل بكثير ويمكن أن يصبح الإقراض الزراعي نشاطاً مُربِحاً.

مساهمة الأونكتاد في تمويل السلع الأساسية وسلسلة التوريد

احتل الأونكتاد مركز الصدارة في الجهود الرامية إلى إدراج وتعزيز تقنيات وآليات التمويل الابتكارية التي تفتح آفاقاً جديدة لتمويل المشاركين في قطاع السلع الأساسية. وقد استهدفت أنشطة الأونكتاد كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص، على النحو التالي:

- بناء منظور بشأن الاتجاهات العريضة في التمويل، والتحديد الدقيق لآثار تنمية قطاعات السلع الأساسية والمؤسسات التي تخدمها.
- تقديم المشورة بشأن هيكلة آليات تمويلية لسلع أساسية معينة.
- المشاركة في بناء المؤسسات والقدرات بغية تنفيذ برامج تمويلية للسلع الأساسية.
- تنظيم حلقات عمل كبيرة وذات ربط شبكي لنشر الوعي، وكذا تنظيم مؤتمرات رفيعة المستوى، فيما يتعلق بالتقنيات المالية.
- ترتيب برامج تدريب مُصممة خصيصاً للبنوك وللممولين الآخرين.

٤٣- ففي الهند على سبيل المثال، قام جيل جديد من البنوك، مثل مصرف المؤسسة الهندية للائتمانات والاستثمارات الصناعية (ICICI)، ومصرف مؤسسة تمويل تنمية السكان (HDFC)، وبنك التنمية الصناعي للهند (IDBI)، بتصميم حلول لسلسلة توريد للتمويل الزراعي الذي فتح بدوره سبلاً جديدة لتوصيل الأنشطة التجارية إلى المزارعين. وفي حين أجرت عدة بنوك استثمارات مباشرة في بورصات السلع الأساسية، شاركت بنوك أخرى مع مجموعات ذاتية المساعدة، ووكالات أخرى. كما تتضافر البنوك مع شركات لتقديم خدمات أخرى إلى المزارعين، مثل تمويل توريد المدخلات وتقديم خدمات استشارية.

٤٤- وفي محاولة لجعل الإقراض الريفي أقل مخاطرة، اعتمد مصرف المؤسسة الهندية للائتمانات والاستثمارات الصناعية (ICICI) استراتيجيات تركز على تجميع أطراف سلسلة التوريد والمزارعين لضمان الحصول على أسعار أفضل للمنتجات الزراعية. ويستتبع نهج تمويلهم بناء علاقات مع المزارعين ودراسة تفاصيل مثل جودة التربة، ونوعية الأسمدة والمحاصيل، وتوفير روابط قطاعية، وتجميع شتى الأطراف على صعيد مشترك. ويوفر ICICI حلولاً

لسلسلة توريد متكاملة، للإنتاج، والتنظيف، والتعبئة، والتخزين البارد، وتصدير الفواكه مثل العنب في ناسيك وسنغلي، والتفاح في هيماشال برادش. وقد أدى هذا إلى تحسين نوعية المنتَج، وتخفيض التكلفة، وضمان وفورات الحجم على المستوى الريفي. كما استحدث ICICI آلات صرف أموال (ATM) قليلة التكلفة وبطاقات قروض إلكترونية مسبقة التعبئة بمبالغ قروض مرخص بها، متاحة للمزارعين.

٤٥- ويشكل نقص التمويل في القطاع الزراعي عقبة كبيرة أمام التنمية الريفية المستدامة والتكامل العالمي. ومن بين التحديات الكبرى التي تواجه توفير التمويل الزراعي والريفي، ارتفاع تكاليف الصفقات، وانخفاض العائدات، وشواغل الاسترداد، وضآلة هوامش الربح. ويمكن لمشاركة البنوك في تعزيز الأنشطة الحالية لتجارة السلع الأساسية، وتيسير الخدمات الجديدة، أن توسع من إمكانية الوصول إلى التمويل الزراعي المستدام، وأن تزيد القدرة التنافسية لصغار المنتجين، وكذلك لمجموعة من المشاريع الزراعية والزراعية التجارية.

دال - سلاسل التوريد التي تيسرها بورصات السلع الأساسية

٤٦- الوظيفة الرئيسية لبورصة السلع الأساسية هي توفير سوق يتجر فيه عدة بائعين ومشترين بإبرام عقود تتعلق بسلع أساسية، على أساس القواعد والإجراءات التي تحددها البورصة المعنية. وفي الممارسة العملية، فإن وجود البورصة يشجع على إحداث نطاق واسع من الآثار تؤدي إلى إيجاد نظام في القطاع الزراعي وتيسير تكامل سلاسل التوريد.

٤٧- وبصفة أولية، فإن بورصات السلع الأساسية تيسر إجراء تصرف تجاري فوري يُعتبر بمثابة قناة لربط المشاركين في الأسواق المادية - سواءً أكانوا منتجين، أو مجهزين، أو متعهدين - بشركاء تجاريين. وبتركيز التجارة في مكان واحد، تقلل البورصة من تكاليف المعاملات، حيث يوفر المشترون والباعة الوقت والموارد التي - لولا ذلك - لأُنفقت في البحث عن أطراف أخرى مناسبة. وشكَّل هذا زخماً قوياً للجهود المبذولة مؤخراً لإنشاء بورصة أفريقية للسلع الأساسية. إذ من شأن البورصة الأفريقية أن توفر للمنتجين في الأسواق الأفريقية المشتتة سوقاً موسَّعة لمنتجاتهم، وقد تصبح، بوصفها محفلاً واحداً للشراء لمشتريي السلع الأساسية الدوليين، بوابة للتوريد الفعال للسلع الأساسية الأفريقية إلى الأسواق العالمية.

إسهام الأونكتاد في بورصات السلع الأساسية

على امتداد الـ ١٥ عاماً الماضية، أنشأت أمانة الأونكتاد سجلاً متيناً يتعلق بتقديم الدعم لإنشاء وتنمية بورصات السلع الأساسية والمؤسسات المرتبطة بها (مثل مدراء الضمانات والوكالات التنظيمية) في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ولقد قدم الأونكتاد مساعدة تقنية ومشورة مباشرتين لكل من إنشاء بورصات جديدة وتحسين أداء البورصات القائمة (بما في ذلك المساعدة في تصميم عقود جديدة)، بمشاركة في مبادرات في جمهورية الدومينيكان، وغانا، وكازاخستان، والهند، وإندونيسيا، وماليزيا، ونيجيريا، وروسيا، وسري لانكا، وتركيا، وأوكرانيا، وكذا توجيه النصح بشأن دعم إنشاء البورصة الأفريقية المقترحة للسلع الأساسية ومشتقاتها، كبورصة إقليمية لأفريقيا.

٤٨- ويتمثل أثر دعم إنشاء هذه السوق في أثر إمكانية الوصول إلى السوق. ففي كثير من أنحاء العالم النامي، توجد سلالة جديدة من بورصات السلع الأساسية، توسع بفعالية إمكانية الوصول إلى السوق - ليس فقط إلى أسواق العملات، وإنما كذلك، وبنفس القدر من الأهمية الحاسمة، إلى معلومات أسعار العملات. وهذا الأمر سوف يفيد المنتجين، الذين لولاه لكانوا منقطعين عن السوق ولكانوا في حالة من الضعف تفرض عليهم تلقي أسعار دون المستوى الأمثل من وسطاء أفضل اطلاعاً. ففي الهند، على سبيل المثال، يُلاحظ أن تركيب آلات لتسجيل الأسعار في الأسواق المحلية النائية يعني: "أن الفوارق بين الأسعار الحاضرة للسلع الأساسية في الأسواق الزراعية المحلية وبورصات السلع الأساسية المحلية سوف تتقلص سريعاً"(٢٥). وهذه النماذج مُصممة لإدخال منتجي السلع الأساسية المهمشين إلى السوق، وهي حالياً ممكنة بفضل جوانب التقدم في تكنولوجيات الاتصالات.

٤٩- وثمة أثر ثالث يمكن أن تُحدثه البورصات وهو الحث على اعتماد معايير النوعية. وهذا مهم بالنظر إلى متطلبات نوعية المحاصيل والأمن الغذائي المتزايدة الصرامة. ثم إن البورصة، بتحديدها معايير قبول المنتجات التي تُعرض فيها، ثم بإنشائها لإجراءات صارمة للتصنيف، لدى استلام السلع المادية، تُجبر المنتجين على تلبية متطلبات المستخدمين النهائيين للسلع الأساسية المتبادَلة تجارياً.

٥٠- وثمة أثر رابع للبورصات هو تيسير تقديم الخدمات التابعة ذات الأهمية الحاسمة، مثل التخزين وتمويل السلع الأساسية. وعندما تحث البورصة على إنشاء شبكة تخزين لتحسين فعالية وظيفتها وعمليات إدارتها التابعة، فإنها تعزز النقل، والتخزين، وتحافظ على إدارة البنية الأساسية اللازمة لتبادل السلع الأساسية تجارياً. وثمة مثل ممتاز يمكن الاطلاع عليه في الفلبين، حيث أنشأت هيئة الغذاء الوطني شبكة إلكترونية تضم مهام البورصة والتخزين.

٥١- وبالمثل، فإن لدى البورصات في كولومبيا وفنزويلا حلولاً رائدة حيث تستخدم وظائف البورصة لإمداد منتجي السلع الأساسية بإمكانية الوصول إلى مصادر رخيصة نسبياً للتمويل من خلال التعامل تجارياً بإبرام اتفاقيات الإنتاج وإعادة الشراء، والمعروفة أيضاً باسم `repos`. وهذا يوضح كيف تستطيع البورصات أن تدمج الخدمات التابعة ذات الأهمية الحاسمة في سلاسل التوريد.

٥٢- وفي الختام، يمكن أن تؤدي البورصة دور "جزيرة للتألق" في سوق مختلة النظام لولاها، بما يعزز الأداء والنزاهة على طول سلسلة التوريد، وفرض الانضباط على السوق العينية. ويمكن للبورصات أن تحفز إدماج صغار المنتجين في سلاسل التوريد من خلال توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق، وفرض متطلبات جودة كشرط مسبق للتعامل التجاري، ونشر معلومات الأسعار، والإدارة الفاعلة للضمانات، وتوفير آلية لإدارة مخاطر الأسعار.

هاء - سلاسل التوريد التي تيسرها المنظمات التي لا تستهدف الربح

مبادرات بناء القدرات الموجهة من جانب المنظمات غير الحكومية: نموذج CARE REAP

٥٣- منذ عام ٢٠٠٠، بدأت CARE International في كينيا نموذج شراكة يُعرف باسم برنامج (REAP) للمشاريع الريفية لتعزيز الزراعة التجارية. وREAP هذا نموذج مجدي تجارياً ومسؤول اجتماعياً يهدف إلى زيادة

---

(٢٥) "Price tickers to come up in all *mandis* (local agricultural markets) soon", *Financial Express, India*, 27 August 2005.

إيـــرادات صغار المزارعين بأسلوب مستدام عن طريق معالجة التحديات التي يواجهونها، مثل إمكانية الوصول إلى الائتمان، وتوافر المدخلات الزراعية والخبرة التقنية، ومراقبة الجودة. وقد اختُبر هذا البرنامج في كينيا، وموازمبيق، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا.

٥٤- وفي كينيا، يهدف البرنامج إلى مساعدة صغار المزارعين (أي الذين يمتلكون أقل من ١,٥ اكر من الأرض) ويواجهـــون عوائق تتعلق بصِغَر الحجم، وعدم كفاية المهارات التقنية والإدارية، والتي تفاقمت من جراء المعايير الســـوقية الصارمة الجديدة. ويستهدف البرنامج أربع مجموعات من صغار المزارعين يتمركزون على امتداد ثمانية أنهـــار، وذلـــك لتحقـــيق الأهـــداف التالية: `١` تنظيم المزارعين في مجموعات؛ `٢` توفير روابط مع السوق؛ `٣` توفـــير روابـــط مع موردي المدخلات والائتمانات؛ `٤` تقديم خدمات إرشاد؛ `٥` تشكيل وحدة إدارة أساسية لتنسيق هذه الرزمة من خدمات تطوير الأعمال التجارية.

٥٥- وقد تطور البرنامج إلى شراكة مع القطاع الخاص. وقد دخل CARE في شراكة مع شركة Vegpro، وهي واحـــدة من أكبر شركات المنتجات البستانية في البلد، لتطوير وتنفيذ شركة Vegcare للتسويق في إطار مشروع تحالف تسويق كينيا للمنتجات البستانية. ويضم المشروع عنصراً تجارياً وعنصراً لدعم الأنشطة التجارية. ويستتبع العنصر التجاري تكوين وتطوير شركة تسويق مستقلة للمنتجات البستانية، تقدم خدمات التسويق وتنمية الأعمال الـــتجارية إلى صغار المزارعين. ويتضمن مكون خدمات دعم الأنشطة التجارية تقديم خدمات دعم "البدء" إلى المشاريع المشتركة في ميدان الأنشطة التجارية. وتتضمن الأنشطة تقديم الدعم التقني لتعبئة المجتمع المحلي وتسويق المنـــتجات البستانية، وإقامة نظم إنتاج لصغار المزارعين متفقة مع معايير EUREPGAP، وإنشاء خدمات ائتمان للمدخلات "مناصرة للفقراء".

٥٦- ومن خلال هذا النموذج، كان من الممكن في السنة الأولى إنشاء مشروع مشترك لتقديم خدمات التسويق مع القطاع الخاص، وإنشاء نظم إنتاج وتسويق تجارية، ووضع نظم إدارة جودة لصالح صغار المزارعين، تتفق مع معايير EUREPGAP، وربط ٤٥٠ مزارعاً بالأسواق الرسمية، وزيادة إيراداتهم المتأتية من المزارع، من ٣٠٠ دولار إلى ما يتراوح بين ٤٠٠ و١ ٠٠٠ دولار أمريكي، ووضع خطة عمل تجارية لإرشاد الشركة إلى الجدوى التجارية طويلة الأجل، وتصدير ٣٠ طن متري (MTS) من الإنتاج أسبوعياً إلى سوق المجتمع الأوروبي التنافسية.

منظمات توسيم التجارة المنصفة

منظمات توسيم التجارة المنصفة اتحاد يضم ٢٠ من المبادرات الأوروبية للتجارة المنصفة، أُنشئ في عام ١٩٩٧ لتنســـيق جهودها. وفي عام ٢٠٠٢، قام الاتحاد المذكور FLO بتقسيم أنشطته بين (FLO) انترناسيونال الـــذي يهـــدف إلى تطويـــر ومراجعة المعايير ومساعدة المنتجين، و(FLO-Cert Gmbh)، الذي يضطلع بأنشطة التفتيش. وفي عام ٢٠٠٥، أشرف FLO على ٢٠ من المبادرات الوطنية في ٢١ من البلدان، و٥٠٨ من منظمات المنتجين في ٥٨ بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأكثر من ٥٠٠ من التجارة و٤٨٣ ١ من الشهادات. وفي العـــادة تتضمن المعايير جزأين: أحدهما عام وأما الآخر فيتضمن معلومات محددة تتعلق بالمنتجات المذكورة وهذا الجزء الثاني، على سبيل المثال، يتضمن السعر الأدنى للتجارة المنصفة فيما يتعلق بالمنتج المعني.

التجارة المنصفة وتوسيم الشفافية

"التجارة المنصفة هي شراكة تجارية، تعتمد على الحوار، والشفافية والاحترام، وتسعى إلى تحقيق من مزيد من الإنصاف في التجارة الدولية. وهي تسهم في التنمية المستدامة بعرضها شروط التجارة الأفضل، وضمان الحقوق فيما يتعلق بالمنتجين والعمال المهمشين – وخاصة في الجنوب" (FINE consensus, 2001).

٥٧- ومن الناحية التاريخية، ظلت التجارة المنصفة مهملة نسبياً وهامشية حتى أدت الجهود المتضافرة لتطوير التراخيص وبدء عرض منتجات التجارة المنصفة على رفوف المتاجر الكبرى، إلى السماح لجمهور أكبر بإمكانية الوصول إلى منتجات السوق المنصفة. وفي عام ٢٠٠٥، كان ما تبلغ نسبته نحو ٨٠ في المائة من هذه المنتجات يباع في المتاجر الكبرى. ومع الهبوط الشديد في أسعار السلع الأساسية الذي حدث في نهاية التسعينات، وخاصة فيما يتعلق بالبن، تم حث عدد كبير من الزراع على تحويل إنتاجهم إلى السوق المنصفة من أجل عدم ربط إيراداتهم بتحركات الأسعار الدولية وبعدم الاستقرار التاريخي للسوق.

٥٨- ومن أجل استحقاق استخدام علامة التجارة المنصفة، يجب على المساهمين الالتزام بمجموعة من المتطلبات الصارمة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتعهد المزارعون بتوفير ظروف عمل طيبة، وتفادي استخدام عمالة الأطفال أو العمالة المجبرة، وتنفيذ الحد الأدنى للسلامة الصحية والمعايير البيئية. ويجب على الشركاء التجاريين دفع *السعر الأدنى للتجارة المنصفة*[٢٦] الذي يمكن المزارعين من تغطية، ليس فقط تكاليف إنتاجهم المستدامة، وإنما أيضاً ضمان معيشتهم (المنتجون والعمال معاً) ويضمنون كذلك دفع *"عمولة منصفة"* (وتعرف أيضاً بأنها *عمولة تنمية*) لاستثمارها في البنية الأساسية أو في تحسين الظروف الاجتماعية و/أو البيئية. وغالباً ما يكون لدى المزارعين إمكانية الوصول إلى التمويل المسبق من المشترين الذي يتعاملون معهم.

٥٩- ومنذ عام ٢٠٠١، سجلت مبيعات التجزئة في مجال التجارة المنصفة معدلات نمو تتراوح بين ٢٠ في المائة و٤٠ في المائة في السنة، يتصدرها الموز والبن. وقرر أعضاء من البرلمان الأوروبي في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حث المفوضية الأوروبية على إصدار توصية بشأن التجارة المنصفة[٢٧] وهذه الوثيقة تنظر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة مخفضة على منتجات التجارة المنصفة، وكذا إلغاء الرسوم الجمركية المتعلقة بمنتجات التجارة المنصفة المستوردة من بلدان نامية.

٦٠- وتمثل التجارة المنصفة نافذة لبديل مثير للاهتمام ومتنامٍ للبلدان النامية لكي تنوع صادراتها. ومع ذلك، فسوف يكون من الخطأ النظر إليها باعتبارها بلسماً شافياً. وفي الواقع، أن التجارة المنصفة، شأنها في ذلك شأن البدائل الأخرى للتجارة التقليدية، تعاني من الافتقار إلى تشريع دولي واضح ومنسق ومعترف به بصفة عامة، ومن نقص نشر القواعد، والتي غالباً ما تتنوع وفقاً للشركاء التجاريين، ومؤسسات الترخيص، والشركات وسلاسل

---

(٢٦) عندما يكون سعر السوق أعلى من السعر الأدنى للتجارة المنصفة، ينطبق الأول على المزارعين.

(٢٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجع إلى موقع البرلمان الأوروبي على الويب: http://www.europarl.europa.eu.

المتاجر الكبرى. وحتى إذا ظلت المعايير الأساسية مماثلة، فإن استيفاء المتطلبات المفروضة من جانب أحد الشركاء لا يعني أن المنتج سوف يفي بمتطلبات الآخرين. وقد نتج عن هذا الاختلاف انعدام تناسق كبير للمعلومات، ليس فقط بالنسبة للمنتجين، وإنما أيضاً بالنسبة للعملاء الذي يمكن أن يواجهوا صعوبات في فهم الدقائق الكامنة فيما بين جميع برامج منح الشهادات.

إسهام الأونكتاد في تطوير حركة التجارة المنصفة

مع نشوء حركة التجارة المنصفة، عمل الأونكتاد كمحفل للبلدان النامية للتعبير عن آرائها بشأن السبل الجديدة لتقليل التفاوتات الناجمة عن أنماط التجارة الدولية التقليدية.

وللأونكتاد دور جوهري يقوم به في المستقبل على النحو الذي أكده المساهمون الأساسيون في إعلان التجارة المنصفة الصادر في الأونكتاد الحادي عشر، والذي ينص على أن "الأونكتاد، كوكالة من وكالات الأمم المتحدة، ينبغي أيضاً أن يدعم دوره في هذه المسألة". وتم اتخاذ خطوات داخلية مثل إنشاء شراكة بن مستدامة. وهذه المبادرات ينبغي تقويتها وزيادة تطويرها في المستقبل.

٦١- وفي الختام، وبالرغم من معدلات النمو المرتفعة المسجلة على امتداد السنوات القليلة الماضية، فإن حجم هذه القطاعات السوقية الجديدة يظل ضئيلاً نسبياً. ووفقاً لنيقول شيترو (Nicole Chettero)، المتحدث باسم المصدق الأمريكي للتجارة المنصفة *"أن تجار التجارة المنصفة لا يشترون إلا ثلث كل التجارة المنصفة للبن المزروع رسمياً، بينما يباع الباقي في السوق المفتوحة بأسعار أقل"*. وهذا يعني أنه حتى إذا حول المنتج في البلدان النامية إنتاجه لكي يفي بمعايير التجارة المنصفة، فإنه لا يمكنه أن يتأكد من أن إنتاجه سوف يباع بسعر التجارة المنصفة.

رابعاً – استنتاجات، والقضايا التي يتعين على الخبراء معالجتها

ألف – قضايا عامة

٦٢- تغير هيكل القطاعات الزراعية وسلاسل التوريد تغيراً ملحوظاً على امتداد العقدين السابقين. بيد أن ما ظل دون تغيير هو منتجو السلع الأساسية الصغار في كثير من البلدان النامية والذين ما يزالون من بين أكثر عناصر المجتمع فقراً. ويلاحظ أن الفقر ظاهرة معقدة على الفهم وتتسم روابطها مع إنتاج السلع الأساسية بأنها عميقة الجذور ومتعددة الأوجه. ومع تطور قطاع السلع الأساسية وإعادة تشكيل العلاقات بين المشاركين فيه – المنتجين، والمجهزين، والتجار، والمشترين، والموزعين، والمستخدمين النهائيين – أصبح أثر سلاسل التوريد الناشئة على النمو والفقر معقداً بشكل متزايد. إلا أنه من الواضح أن استبعاد صغار المنتجين من سلاسل التوريد يستبعدهم من فرص التنويع، وكذلك من فرص تحسين أمنهم ومستويات دخولهم. ووفقاً لذلك، يتعين أن يكون ضمان أن يستطيع صغار المنتجين الوصول إلى الأسواق من بين الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالصلة بين الفقر من جهة، وإنتاج وتجارة السلع الأساسية من جهة أخرى. وتنطلق الإجراءات اللازمة لبلوغ هذه الغاية من إنشاء فرص أكثر تكافؤاً في التجارة الدولية في المواد الزراعية لتوفير خدمات إرشادية على المستوى المحلي. وينبغي أن تولي مبادرة المعونة مقابل التجارة أهمية خاصة لتحسين القدرة التنافسية لصغار منتجي السلع الأساسية وتمكينهم من المشاركة في سلاسل لتوريد.

أسئلة للخبراء:

- كيف يمكن تعريف وتنظير وقياس فقر صغار المنتجين في العالم النامي؟
- ما هي الروابط والمسببات القائمة بين نشاط إنتاج السلع الأساسية وحالة الفقر؟
- ما هي أهم الاتجاهات الهيكلية التي أثرت في سلاسل توريد السلع الأساسية؟ وما هي آثارها على صغار المنتجين؟
- أين هي الفرص وأين هي التهديدات في أسواق السلع الأساسية المتغيرة بالنسبة إلى صغار المنتجين؟ وكيف ينبغي قبول الفرص وتشجيعها؟ وكيف يمكن مقاومة التهديدات أو التخفيف منها؟

باء – عناصر وعوائق إدماج في سلسلة التوريد

٦٣- في سياق التغير الهيكلي في أسواق السلع الأساسية، يخضع صغار المنتجين لضغوط من أجل تكييف أنشطتهم لبيئة تحولت تحولاً كلياً. وبالنسبة للآخرين، فإن التكيف لما يبدأ بعد. فمعلومات السوق، والتمويل، واللوجستيات، والمساعدة على الوفاء بمتطلبات السوق، وخدمات الدعم الأخرى، هي من بين الأمور التي يتعين على صغار المنتجين معالجتها من أجل التغلب على جوانب القصور المؤسسي في البيئة التي يعملون فيها. ومع إدراك أن مشاركة الدولة المباشرة من جانب واحد في القطاع، قد حققت، في أفضل أحوالها، نجاحاً محدوداً، فإنه يلزم إنشاء أنماط جديدة من أعمال القطاع العام لإمداد صغار المنتجين بالمواهب، والتقنيات، والموارد، والسلوك للمشاركة في النظام الجديد في أسواق السلع الأساسية العالمية. وسوف يكون من اللازم تقديم الدعم من المجتمع الدولي في شكل مساعدة تقنية ومالية، للمساعدة على بناء قدرات صغار المنتجين.

أسئلة موجهة للخبراء:

- ما الذي يعنيه الإدماج في سلاسل التوريد بالنسبة لصغار المنتجين، وكيف يمكن لهذا الإدماج أن يوفر مساراً إنمائياً فاعلاً؟
- ما هي عناصر الدعم التي توفر أكبر قوة لإدماج صغار المنتجين؟ وما هي الكيفية التي ينبغي أن تقدم بها هذه العناصر، وبواسطة من؟
- كيف يستطيع المانحون العامون والقطاع الخاص المساعدة في تحسين توزيع معلومات السوق على صغار منتجي السلع الأساسية؟
- كيف يمكن تحسين مقدرة البنوك على تقديم ائتمانات تعتمد على سلاسل التوريد؟
- ما هي التغيرات اللازمة في عملية وضع المعايير التي يقوم بها القطاع العام والخاص، التي تؤثر في التجارة الدولية، لضمان أن تؤخذ في الحسبان، وعلى نحو ملائم، قدرات صغار المنتجين في البلدان النامية؟
- ما هي أهم العوائق التي تعوق صغار المنتجين في العالم النامي من إقامة سبل عيش مستدامة؟ وكيف يمكن تقليل أو إزالة هذه العوائق؟

- ما هي أشكال المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية التي يستطيع المجتمع الدولي تقديمها لدعم قدرات البلدان النامية – ومتطلبات بناء المؤسسات؟

جيم – حلول وممكِّنات

٦٤- منذ الانسحاب الكبير للحكومات من قطاعات السلع الأساسية، تدخلت مجموعة من الأطراف ذات المصالح المتنوعة في قطاع السلع الأساسية لتنظيم سلاسل التوريد. وقد نشأت نماذج جديدة قدمت فيها المنظمات الخاصة، وفي بعض الأحيان المنظمات التي لا تستهدف الربح، تسهيلات لمشاركة صغار المنتجين في سلاسل التوريد. وغالباً ما وفرت هذه النماذج لصغار المنتجين إمكانية الدخول في أسواق وخدمات دعم جديدة. ومع ذلك، ففي بعض السياقات، نشأت أيضاً أنماط جديدة من الضعف والاعتماد على الغير، الأمر الذي يشكل أخطاراً جديدة على معيشة صغار المنتجين. وبالنسبة لواضعي السياسات، فإن الأولوية الحالية ينبغي أن تتمثل في وضع أطر سياسية تدعم الاندماج الفعال والمفيد لصغار المنتجين في سلاسل التوريد، وأن تُستخدم في الوقت نفسه آليات حمائية للتخفيف من الأخطار. وبالأخذ في الاعتبار الدور الرائد الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية، وغيرها من أصحاب المصالح الخاصة، في سلاسل التوريد المنظمة هذه، فإن وضع السياسات سوف يتطلب تنسيقاً وتعاوناً مستفيضين بين القطاعين العام والخاص.

أسئلة موجهة للخبراء:

- ما هي نماذج سلاسل التوريد التي اتضح أنها الأكثر فعالية في تمكين صغار المنتجين من إقامة سبل العيش المستدامة، ومن ثم تخفيف حدة الفقر؟ وأي من هذه النماذج ثبت أنه غير فعال أو معيق؟

- ما هو الدور الذي ينبغي للحكومة أن تقوم به في معرض تيسير إدماج صغار المنتجين في سلاسل التوريد؟ وكيف ينبغي لها أن تعمل مع المشاركين القطاعيين الآخرين، المحليين والدوليين، بما فيهم صغار المنتجين، والقطاع الخاص، وجماعة المنظمات غير الحكومية؟

- كيف يمكن استخدام الشراكات العامة/الخاصة في البلدان المستوردة والبلدان المصدرة للتيسير من دخول السوق بالنسبة لصغار منتجي البلدان النامية؟

- كيف يستطيع المجتمع الدولي دعم إنشاء الأسواق، بما في ذلك، على وجه الخصوص، من خلال إنشاء بورصات للسلع الأساسية؟

- ما هو التوازن الذي ينبغي التركيز عليه بين تيسير سلاسل التوريد التي تخدم التجارة المحلية والإقليمية والدولية؟

- ما هي جوانب الاحتياجات البيئية الإقليمية والدولية التي يجب تنسيقها مع جهود البلدان النامية لإدماج المنتجين في سلاسل التوريد؟

- كيف يستطيع المجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية في بناء أطر داعمة وممكِّنة للإدماج في سلاسل التوريد؟

- - - - -